



الإمارات للشحن الجوي توسع شبكتها العالمية



أعلنت الإمارات للشحن الجوي عن زيادة عدد رحلاتها الأسبوعية المنتظمة لتغطي 75 وجهة عبر قارات العالم الست، ما يوفر لها إمكانية نقل السلع الأساسية والشحنات الطارئة حول العالم بشكل أسرع، ويتيح للمصدرين والمستوردين نقل بضائعهم في عتبات الشحن على طائرات الناقل ذات الجسم العريض.

وتشمل أحدث الوجهات التي انضمت إلى شبكة الإمارات للشحن الجوي كلاً من كولومبو وكوناكري وداكار وداكا وديبلن والخرطوم وكوالالمبور وبيروت وكيتو. كما رفعت الإمارات للشحن الجوي عدد رحلاتها إلى العديد من الوجهات الرئيسية، مثل أمستردام وبيكين وبنغالور وبروكسل وتشيناي وشيكاغو وفرانكفورت وهاونوي وجوهانسبرغ ولندن، ما يتيح للشركات المزيد من الخيارات والمرونة عند نقل شحناتهم إلى العملاء والاستفادة من سعة الشحن الإضافية لنقل الشحنات العاجلة والضرورية. وبالإضافة إلى رحلات الشحن المنتظمة، تسيّر الإمارات للشحن الجوي رحلات

تشارتر استجابة لطلب العملاء. وتلعب الإمارات للشحن الجوي منذ مارس الماضي، دوراً بارزاً على مستوى العالم، حيث نقلت مستلزمات طبية ضرورية بشكل عاجل، بما في ذلك معدات حماية شخصية مثل أقنعة الوجه والقفازات والأدوية ومعدات الرعاية الصحية، والإلكترونيات مثل أجهزة الكمبيوتر المحمولة والهواتف المحمولة، خصوصاً بعد تحول مزيد من الناس إلى العمل والتعلم عن بعد عبر الإنترنت، والمواد الغذائية بما في ذلك الفاكهة والخضار والأسماك واللحوم. كما شغلت الناقل ما يزيد على 2500 رحلة خلال شهر أبريل الماضي وتسيّر حالياً أكثر من 100 رحلة شحن يوميا من مركزها الرئيسي في دبي.

أشار إلى وجود 10 آلاف مشروع صغير بالكويت تعمل بعيداً عن تمويل الصندوق ونحتاج للدعم

البراك: «الصندوق الوطني» مؤل 1380 مشروعاً بـ 220 مليون دينار منذ إنشائه عام 2013

الحكومة تقدم 40٪ فقط من خدماتها إلكترونياً.. أزمة «كورونا» تدق ناقوس الخطر للإسراع بالتحويل الرقمي الكامل

العملات الرقمية حل لتبادل السلع والخدمات باعتبارها وسيلة أفضل وأقل تكلفة وتحرراً من هيمنة بعض العملات على الأخرى



د. سعد البراك

قال رئيس مجلس إدارة شركة «إلي» ونائب رئيس الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة د. سعد البراك إن المشاريع الصغيرة في الكويت التي قام بتمويلها الصندوق منذ نشأته في 2013 بلغت 1380 مشروعاً، بإجمالي تمويلات بلغ 220 مليون دينار. وأضاف البراك، خلال ندوة أذيعت عبر تطبيق التواصل الاجتماعي

استغرام بعنوان «الاقتصاد الرقمي.. الواقع والمستقبل»، أن هناك أكثر من 10 آلاف مشروع تعمل خارج نطاق الصندوق، متسائلاً عن مدى متابعة الجهات الاقتصادية الحالية لمساندتهم وتقديم الدعم لهم خلال أزمة «كورونا».

ولفت إلى أن الصندوق الوطني لا يملك استقلالية كبيرة ومقيد، حيث تم تقديم لأكثر من 3 ملايين مواطن من مزارعي الخدمات المدنية تم رفضها ولم تناقش من الأساس، ما فاقم الإزمات داخل

الصندوق، وساهم في عدم استقطاب الكفاءات للعمل على دعم أصحاب المشاريع.

التحول التكنولوجي للحكومة

ويؤاؤه عن مدى التحول التكنولوجي والطفرة التي تشهدها الحكومات والمحتوى الإلكتروني الذي تقدمه الحكومة الكويتية يبلغ 40٪ فقط، وهو نسبة متأخرة مقارنة بدول الخليج، فكل من السعودية والإمارات يقدمان محتوى يتراوح بين

75٪ و80٪، كما أن أزمة «كورونا» دقت ناقوس الخطر للإسراع في تلك العملية وتطوير الخدمات الرقمية والتكنولوجية، خاصة أن معظم العمليات التي تحتاج إليها من الدولة تقتصر على التسجيل والمعلومات والتوثيق ما سيصبح انسيابية أكبر لممارسة الأعمال.

العملات الرقمية

وفيما يخص ظاهرة العملات الرقمية، بين البراك أن العملات الرقمية التي بدأت في الظهور في الفترة

الأخيرة تعد حلاً لتبادل السلع والخدمات وما إليها ويتفق على قيمة لها، لذلك فالحل الإلكتروني يعد أفضل وسيلة وأقل تكلفة وهو سيساعد في توفير طباعة النقود ونقلها وتوزيعها والعديد من الأمور الأخرى، فهي تعد حلاً أمثل في المستقبل القريب، كما أن خلق العملات الإلكترونية يعد تحرراً من هيمنة بعض العملات على الأخرى، منها الدولار الأميركي واليورو والجنيه الاسترليني.

الجيل الخامس 5G

وحول تقنية الجيل الخامس، لفت البراك إلى أنها تعد تقنية سريعة ولها قدرة على إنتاج منظومات برمجية أكثر تقدماً لأنها ترتبط بالسرعة بشكل مباشر وأمنة بشكل أكبر خاصة أنها عند زيادة السرعة خلال الإنترنت تزيد القدرة على إنتاج البرمجيات بشكل أسرع. وتابع أن هناك فجوة بين تطوير التكنولوجيا ونشرها، فنشرها يحتاج إلى وقت كبير مقارنة بتطويرها، لافتاً إلى أنه من أبرز مشكلات الجيل

لجنة التحفيز الاقتصادي

وحول أداء لجنة التحفيز الاقتصادي، قال البراك إن اللجنة يترأسها البنك المركزي الذي يتسم في عمله بالتحكم والتدقيق ويهتم بالسياسة النقدية للدولة والتقنين، لذلك كان من الأولى مشاركة الوزراء المعنيين في اللجنة كوزيرة الشؤون الاقتصادية ووزير التجارة والصناعة ووزير المالية، الذين عليهم دور تحفيزي وهو ما يعد اختصاراً كبيراً لعمل اللجنة، حيث أنها تحتاج لمنظور اقتصادي وليس إلى منظور تشريعي وقائي وهو ما يتسم به عمل البنك المركزي.

اختلالات العقود الاستثمارية تقوّض الاقتصاد المصري.. ويجب تصحيح الوضع بسرعة

تحت عنوان «النزاع التعاقدى يزيد مخاطر الاستثمار في مصر»، استعرض تقرير نشرته إحدى المجلات بقلم «توري ماكودنالد» حالة الفوضى التي يتعرض لها الاقتصاد المصري رغم إجراءات الإصلاح الاقتصادي التي سنتها مؤخراً، وخفض الدين العام، حيث فشلت في الحفاظ على سيادة القانون، والتزاماتها التعاقدية بشكل خاص وهذا ما بعث برسالة مقلقة للمستثمرين حول استعداد الحكومة المصرية للوفاء بالتزاماتها تجاه المستثمرين. وفيما يلي جاء في التقرير: على مدى الأسابيع القليلة الماضية، انغمس الاقتصاد المصري في حالة من الفوضى، ما أدى إلى محو بعض النجاحات الاقتصادية الأخيرة للدولة، في الوقت الحالي، تبحث مصر ودول أخرى في جميع أنحاء شمال أفريقيا بحثاً مضمناً عن الاستثمار الأجنبي، حيث تكافح تلك الدول لإيجاد طريق للمضي قدماً وسط أزمة نفطية غير مسبوقه وانهايار في قطاع السياحة.

وتصرفت بطريقة تعسفية وأخلت بشروط العقد إخلالاً غير قانوني. يوضح قرار التحكيم الأخير ضد مصر نمطاً قائماً لدعوة الاستثمار الأجنبي فقط لتقويض المشاريع المدعومة. في الواقع، إن حكم «ديبكو» هو مجرد واحد من سلسلة طويلة من النزاعات التعاقدية والأحكام ضد مصر منذ الربع العربي في 2011، مدينة دمياط نفسها، على سبيل المثال، كانت موقعا لعدة دعاوى تحكيمية دولية أخرى تتعلق بصناعة الغاز الطبيعي.

في دعوى حديثة، صدر حكم لصالح شركة يونيو فينوسا جاس (Unin Fenosa Gas)، وهي واحدة من أكبر 3 شركات للغاز في إسبانيا، قيمته مليار دولار ضد مصر من قبل المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار ICSID. ولكي تكون منصفين، فإن مصر ليست وحيدة في الخلاف مع المستثمرين، فعلى سبيل المثال، تخضع الكويت للتحكيم المنفصل الذي يشمل المستثمرين المصريين في قطاع العقارات، حيث نشأت هذه القضية من قيام وزارة المالية الكويتية بإلغاء عقد مشروع قرية شرق الترانبة.

تم التخطيط لقرية شرق الترانبة كمشروع تطوير حضري كبير، بما في ذلك ترميم المباني التاريخية، وتشغيل فندق ومطاعم والعديد من المباني التجارية في مدينة الكويت، لكن تم فسح العقد في نهاية الأمر، مما أثار دعاوى قضائية مماثلة لتلك الدعوى في مدينة دمياط.

وفي جميع أنحاء العالم، تتراجع البلدان ذات الاقتصادات الناشئة عن العقود أو تتخلف عن الوفاء بالتزامات الديون مع الدائنين الأجانب بتواتر مثير للقلق. وكانت قد أفادت وكالة موديز أنه بين 1998 و2015، أخلت ما لا يقل عن 16 جهة إصدار للسندات السيادية في كل من اليونان والإكوادور وجامايكا وبلين والأرجنتين مرتين خلال الفترة الزمنية نفسها فقط. في مارس، أوقفت الإكوادور بأنها لن تتمكن من تسديد 200 مليون دولار لـ 3 من سندات السيادية، وهو تطور من المرجح أن يصبح أكثر شيوعاً، حيث تسبب وباء كورونا في تدمير الاقتصادات في العالم النامي.

لكن يبرز الوضع في مصر لأن عدد الإخالات بالعقود والنزاعات في أكبر اقتصاد في شمال أفريقيا كان أعلى بشكل ملحوظ عنه في البلدان الأخرى، وبالتالي تحتاج مصر إلى تصحيح هذا الوضع بسرعة. أهمية الاستثمار الأجنبي ستكون كبيرة لإعادة البناء من هذا الوباء في مصر، خاصة انه في الوقت الذي أشارت فيه البنوك الدولية إلى أنها قد تزيد من سعر الفائدة لتعكس ارتفاع مخاطر الإخلال دون علاج فعال لاسترداد الأضرار.

لكن احتمال مثل هذا الاستثمار معرض للخطر نتيجة لافتقار البلاد للشفافية وهو الأمر الذي يفير قلق المستثمرين الأجانب، والنهج المتعرج تجاه العقود والتجاهل الواضح لسيادة القانون.

المعركة واضحة ومباشرة بما فيه الكفاية، ويسلط الضوء على إجراءات الإصلاح الاقتصادي التي سنتها مؤخراً، وخفض الدين العام، بالإضافة إلى ارتفاع قيمة الجنيه المصري على الرغم من هذه الحالة على خلفية معدل نمو 5٪ في العامين الماضيين. ولكن على الرغم من أن هذه الإجراءات المعلنة أعلاه قد تبدو واعدة للمستثمرين، إلا أن مصر لن تحقق أي فائدة إذ فشلت الدولة التعاقدية بشكل خاص. وأي شيء أقل من ذلك سوف يبعث برسالة مقلقة للمستثمرين حول استعداد الحكومة المصرية للوفاء بالتزاماتها، كما أنها ستكون خطوة خطيرة لأن المستثمرين بحاجة إلى ضمانات بان الحكومة المصرية ستفي بالتزاماتها. لكن للأسف تقوض مصر تلك الثقة، وذلك بالنظر إلى تعامل الحكومة المصرية مع عقدها مع شركة دمياط الدولية للموانئ (ديبكو). ففي فبراير، أصدرت محكمة التحكيم الدولية حكماً لصالح ديبكو ضد هيئة ميناء دمياط (التابعة لوزارة النقل المصرية)، وأمرت هيئة ميناء دمياط بدفع ما مجموعه 427 مليون دولار إلى «ديبكو»، بما في ذلك 120 مليون دولار مقابل ما فات من كسب، وذلك نتيجة لقرار هيئة ميناء دمياط بفسخ عقد الامتياز فسحاً غير قانوني وهو العقد الذي تبلغ مدته 40 عاماً مع شركة ديبكو لبناء وتشغيل ميناء بحري في مدينة دمياط بمصر. لقد كان من شأن توسيع ميناء دمياط خلق منافع طويلة الأجل لمصر واقتصادها النامي. بالإضافة إلى ذلك، ويوصفها مساهم في المشروع، فإن هيئة ميناء دمياط ومصر أصرتا على جنسي أرباح مالية ضخمة من الرسوم الجمركية لتوسعة منشأة الميناء الجديدة. وبدلاً من ذلك، خلصت محكمة التحكيم الدولية إلى أن هيئة ميناء دمياط أخلت بعقد

لمدة 5 سنوات ضد واردات دول المجلس من المنتج بكل أنواعه

دول الخليج تفرض رسوماً لمكافحة الإغراق على الأسمت المائي الإيراني



كونا: اعتمدت اللجنة الوزارية المشكلة من وزراء الصناعة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية فرض رسوم جمركية نهائية لمكافحة الإغراق لمدة 5 سنوات ضد واردات دول المجلس من منتج (أسمت مائي) بكل أنواعه من إيران. وقالت الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج في بيان صحافي أن ذلك جاء بناء على توصية اللجنة الدائمة لمكافحة الممارسات الضارة في التجارة الدولية لدول مجلس التعاون. من جانبه، أوضح الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية والتنموية في الأمانة خليفة العبري أن قرار اللجنة الدائمة لمكافحة الممارسات الضارة اعتمد على

تقرير أعده مكتب الأمانة الفنية لمكافحة الممارسات الضارة في التجارة الدولية في الكويت، والتي صادفها في هذه الإجراءات تأتي وفقاً للقانون الموحد

العام أعدده مكتب الأمانة الفنية لمكافحة الممارسات الضارة في التجارة الدولية في الكويت، والتي صادفها في هذه الإجراءات تأتي وفقاً للقانون الموحد

مكافحة الإغراق والتدابير التعويضية والوقائية لدول مجلس التعاون ولائحته التنفيذية. وأعاد فايز بأن المكتب وبعد دراسة جميع الجوانب خلال مراحل التحقيق المختلفة قام بإخذ جميع تعليقات الأطراف ذوي العلاقة والمصلحة المشاركين في التحقيق. وقد تم نشر تفاصيل قرار إعلان فرض الرسوم بالنشرة الرسمية لمكتب الأمانة الفنية لمكافحة الممارسات الضارة في عددها رقم 28 وهو متاح على الموقع الإلكتروني للأمانة العامة لمجلس التعاون.

يأمكان المسافرين تغيير موعد سفرهم أكثر من مرة وتغيير وجهة السفر في حال كانت ضمن 5000 ميل من الوجهة الأصلية

«القطرية» تُحدّث سياستها التجارية وتمنح المسافرين مزيداً من الخيارات المرنة والمريحة

ويأتي تحديث السياسة التجارية للخطوط الجوية القطرية للتأكيد على مكانة الناقل كشركة طيران يمكن للمسافرين الوثوق بها، خصوصاً بعد عودتها باكتر من مليون مسافر إلى بلدانهم خلال الفترة الماضية، بالرغم من العديد من التحديات التي لاحت في الأفق بسبب تفشي فيروس كورونا (كوفيد-19) في العالم، وحفاظت الناقل على استمرارية عملياتها على مدار الساعة وفي كل أيام الأسبوع، وسيرت أكثر من 100 رحلة خاصة.

وأعلنت الخطوط الجوية القطرية مؤخرًا عزمها للبدء بتشغيل رحلاتها إلى شبكة وجهاتها العالمية على نحو تدريجي بما يتماشى مع تزايد الطلب على السفر وتخفيف القيود المفروضة على دخول العديد من الدول حول العالم. وتخطط الناقل إلى تسيير رحلاتها إلى 52 وجهة قبل نهاية شهر مايو، وإلى 80 وجهة قبل نهاية شهر يونيو، وستتمكن السياسة الجديدة للخطوط الجوية القطرية المسافرين من تغيير خطط سفرهم بسهولة ويسر مع الإعلان عن إعادة افتتاح العديد من الوجهات.

عندما تنوي السفر، يمكنك الاعتماد علينا

خيارات متعددة ومرنة أكثر تمكّنك من السفر باطمئنان مع الخطوط الجوية التي تتق بها

تعبير غير محدود لموعد السفر أو وجهة السفر	بدل تذكرتك بقسمة سعر وأصل عمل 71% قيمة إضافية	فترة صلاحية أطول التي تذكرتك صالحة لمدة سنتين
استبدال تذكرتك بالكيوميلز واستخدمهما كما تريد	استبدل تذكرتك بقيمة التذكرة في حال تم إلغاء رحلتك	استبدل تذكرتك بقيمة التذكرة في حال تم إلغاء رحلتك

المزيد تفصل برزارة qatarairways.com/RelyOnUs

الرسوم طبقاً للوائح المحلية. ٢٢ مليون كويتي فقط. © 2020 قطر للطيران. جميع الحقوق محفوظة.



توفير المزيد من الخيارات المرنة والمرنة للمسافرين ونود أن نؤكد للمسافرين أنه عندما يخطون للسفر، فبإمكانهم السفر بأمان على خطط سفرهم.

أعلنت الخطوط الجوية القطرية عن تحديث سياستها التجارية التي أطلقتها مؤخراً بعنوان «سافر مطمئناً»، لكي توفر المزيد من الخيارات المرنة والمريحة أمام المسافرين. وسيحظى المسافرون بإمكانية تغيير تاريخ سفرهم لعدد غير محدود من المرات دون أي رسوم إضافية، كما سيتمكنون من تغيير وجهة السفر مادامت تبعد مسافة أقل من 5000 ميل من الوجهة الأصلية، ولن تفرض «القطرية» أي رسوم إضافية على هذه الخدمات في حال تم استكمال السفر (ذهاباً وعودة) قبل تاريخ 31 ديسمبر 2020، بينما ستطبق أحكام وشروط التذاكر بعد هذا التاريخ. وستسري صلاحية التذاكر التي حجزت للسفر حتى 31 ديسمبر 2020 لمدة عامين من تاريخ إصدارها. كما سيتمكن المسافرين من استبدال تذاكرهم بكيوميلز، أو بقسمة سعر مع 10٪ قيمة إضافية صالحة لمدة عامين. إضافة إلى ما سبق، بإمكان المسافرين استرداد ثمن التذاكر إلى وسيلة الدفع الأصلية التي استخدموها لشراء التذاكر في حال إلغاء الرحلات. وقال أكبر الباكس الرئيس

ASIYA INVESTMENTS
Your Gateway to Asia

تنويه

تأجيل موعد اجتماع الجمعية العمومية العادية لشركة أسيا كابيتال الاستثمارية

وبناءً على قرار مجلس الوزراء الموقر المنعقد بتاريخ 8 مايو 2020 بشأن فرض الحظر الكلي على كافة المناطق في دولة الكويت، فإن شركة أسيا كابيتال الاستثمارية تود أن تلتفت انتباه السادة المساهمين الكرام بأن الجمعية العمومية العادية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 والتي كان من المقرر عقدها بتاريخ 19 مايو 2020 في مقر الشركة سيتم تأجيلها لموعد آخر، على أن يتم تحديده بعد التنسيق مع الجهات الرسمية والرقابية المختصة.

حفظ الله الكويت وشعبها من كل مكروه..

مجلس الإدارة